

مفهوم الرجولة:

الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين،

مصر

النتائج الرئيسية

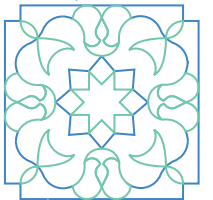
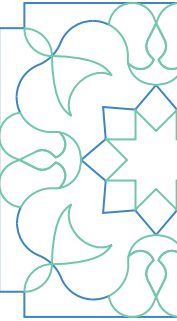
٢٠١٧-٢٠١٦

الجامعة الأمريكية بالقاهرة
مركز البحوث الاجتماعية



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة





١. المقدمة

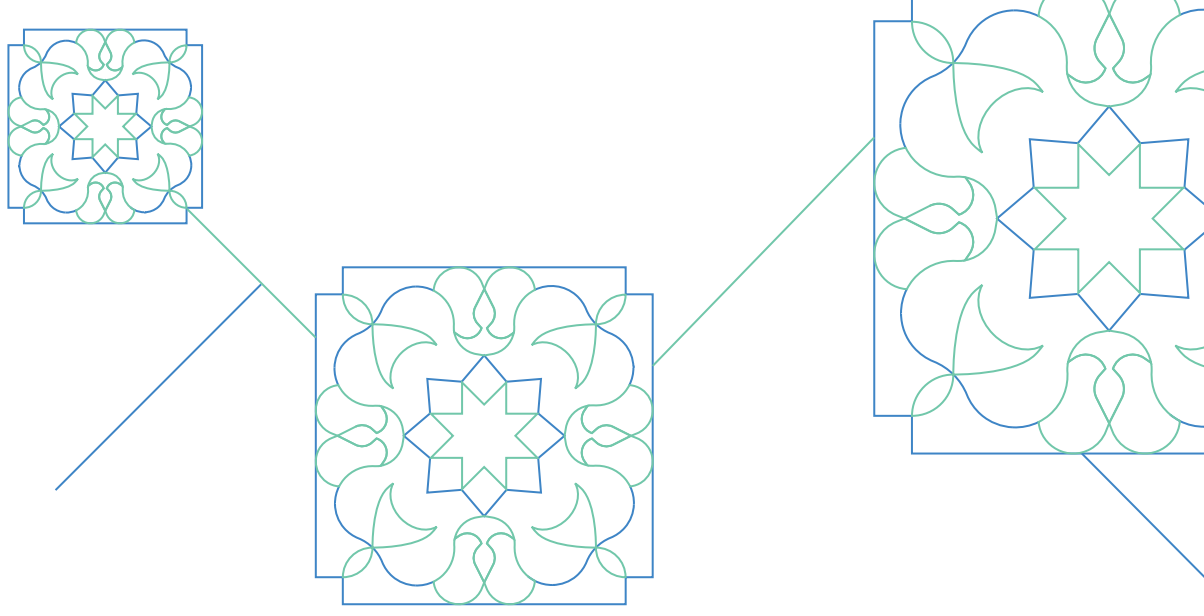
يعد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أولويات مصر حيث ينص الدستور المصري على الالتزام بمبدأ المساواة في المعاملة بين النساء والرجال في جميع المجالات. ويتجلى ذلك بوضوح في الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية. "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا لأحكام الدستور" (دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤). ويقوم المجلس القومي للمرأة، الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٠ بتنسيق جهود الجهات الفاعلة، التي تعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، سواء على مستوى الدولة أو المجتمع المدني.

وقد صدقت مصر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (مع بعض التحفظات على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة). والتزمت بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تجب أهداف الميثاق الدولية السابقة. وتقوم مصر بتنفيذ هذه الأهداف والذي ينص الهدف الخامس منها على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وبرغم الأحداث السياسية المضطربة التي وقعت في الماضي القريب والتحديات السياسية والاقتصادية، هناك التزام سياسي، وعلى أعلى مستوى، للعمل على النهوض بأوضاع المرأة انعكس في رؤية مصر ٢٠٣٠. وقد أعلن رئيس الجمهورية عام ٢٠١٧ عاما للمرأة المصرية مما يشير إلى إصرار الدولة على تمكين المرأة وتعزيز الأدوار التي يمكنها الاضطلاع بها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أقر رئيس الجمهورية الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة ٢٠٣٠، التي أعدها المجلس القومي للمرأة، وقام الرئيس بإطلاقها في مارس ٢٠١٧.

وفي هذا السياق، تم إجراء "المسح الدولي بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES) - مصر في عام ٢٠١٦-٢٠١٧. وهو دراسة شاملة عن مواقف الرجال وممارساتهم - إلى جانب قياس آراء النساء وتقاريرهن بشأن تلك الممارسات - حول مجموعة واسعة ومتنوعة من المواضيع ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. وتتضمن الدراسة مسحا كميًا وبحثًا نوعيًا عن الأسرة، يتمثل هدفها العام في السعي نحو فهم ممارسات الرجال ومواقفهم المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة لتوفير المعلومات ودفع ومتابعة وضع سياسات دعم المساواة بين الجنسين الرجل والمرأة من خلال إشراك الرجال والنساء فيها.

تم إجراء دراسة مصر من قبل الشركاء من المنظمات المحلية، شملت مؤسسة الزناتي للدراسات والبحوث، والاستشارات ومركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة - تحت مظلة البرنامج الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة: "رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين" بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا). وقد تمت الدراسة تحت رعاية المجلس القومي للمرأة في مصر، وأشرف على تحريرها، كما استعرض الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) أدوات المسح وقدم التصاريح اللازمة للعمل الميداني؛ كما استوفت الأدوات متطلبات لجنة أخلاقيات البحوث بالجامعة الأمريكية بالقاهرة (IRB).

تضمنت الدراسة في مصر مجموعتين من الأدوات: الأولى تمثلت في المسح الكمي، والثانية تمثلت في مجموعة من الأدوات النوعية استخدمت مناقشات المجموعات البؤرية والمقابلات المتعمقة. قامت مؤسسة الزناتي بتنفيذ الجزء الخاص بالبحث الكمي والمساعدة في تعديل أداة البحث طبقا للسياق المحلي، وقاد المسح وتولى إعداد التقرير الكمي. وقاد البحث النوعي مركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ووضع التصميم وحدد الأدوات، فضلا عن إعداد التقرير النوعي. وقد قام جميع الشركاء في هذا العمل الرائد بالمساهمة في توجيه الدراسة ومناقشة الأدوات والنتائج، علاوة على مراجعة التقارير.



اختار المسح الكمي عينة مكونة من ٣٠٠٠ أسرة مثلت المناطق الحضرية والريفية في خمس محافظات في مصر. وتمثل المحافظات المختارة مناطق مختلفة من البلاد، واحدة من المحافظات الحضرية (القاهرة)، واثنان من الدلتا (المنوفية والشرقية)، واثنان من صعيد مصر (سوهاج وبني سويف). تم تصميم عينة عنقودية متعددة المراحل مع استخدام العينة الرئيسية للمسح السكاني الصحي لمصر ٢٠١٤ كإطار للتطبيق. وتم خلال المسح إجراء مقابلات ناجحة مع ١٣٨٠ رجلا و١٤٠٢ امرأة.

ولا يمكن اعتبار هذه العينة ممثلة لمصر على المستوى الوطني ككل.

استخدم في جمع بيانات "المسح الدولي بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين" استبيان تم تصميمه خصيصا للرجال مع استبيان ذي صلة للنساء. شمل الاستبيان الخاص بمصر مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين: الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية؛ تجارب الطفولة؛ الزواج والطلاق؛ الهجرة، العلاقات الأسرية؛ الأبوة والأمومة؛ الديناميكيات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين داخل الأسرة؛ العنف ضد المرأة؛ ختان الإناث؛ الخبرة في العمل؛ نوعية الحياة؛ مؤشرات الصحة البدنية والعقلية؛ والمواقف تجاه المرأة في الحياة العامة والقوانين والسياسات المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

وشملت الدراسة النوعية مناقشات ٢٠ مجموعة بؤرية و٣٥ مقابلة متعمقة. وتدارس التشكيل الأول منها الذي ضم مناقشات ١٦ مجموعة بؤرية أسلوب تفكير ومناقشة مجموعات مختلفة من المشاركين من أعمار متماثلة حول موضوعات الرجولة، والهوية والعلاقات بين الجنسين. ودارت مناقشات التشكيل الثاني الذي شمل أربع مجموعات بؤرية ضمت فئات عمرية متباينة من الرجال والنساء. وقد صممت هذه الجولة من مناقشات هذه المجموعات الأربع للمساعدة على تفسير بعض نتائج المسح الكمي غير المتوقعة، وتم عقدها مع مجموعات من الشباب من الجنسين يتراوح عمرهم بين ١٨-٢٥ عام من المناطق الجغرافية التي تم فيها جمع البيانات الكمية. وشملت الموضوعات التي تم تناولها أدوار كل من الرجل والمرأة والعنف وختان الإناث.

وأجريت المقابلات المتعمقة مع رجال ونساء يمكن وصفهم بأنهم غير مُطمئين أو خارجين عن الأدوار المعتادة فيما يتعلق بمعايير المساواة بين الجنسين. وكان الهدف الرئيسي من هذه المقابلات هو فهم الديناميكية التي تمكن الأفراد من تحدي معايير المساواة بين الجنسين أو تغيير التوقعات المتعارف عليها.

٢. المواقف تجاه المساواة بين الجنسين في الحياة العامة والخاصة

٢,١ الرجال والنساء، الأدوار والحقوق

وجهات نظر غير منصفة شائعة حول أدوار كل من الرجل والمرأة

تم تقييم المواقف حول المساواة بين الجنسين بشكل عام باستخدام مقياس المساواة بين الجنسين (GEM)، وهو مقياس مركب معتمد معترف به دولياً لقياس وجهات النظر فيما يتعلق بأدوار وحقوق الرجال والنساء. ويمثل الرقم (صفر) على المقياس الرفض التام للمساواة بين الجنسين بينما يمثل الرقم (٣) القبول التام. سجل الرجال معدلات منخفضة وصلت إلى ٠,٩ ، أما معدلات النساء فكانت أعلى قليلاً، حيث وصلت إلى ١,٣ وهناك تباين ضئيل نسبياً بين وجهات نظر الرجال طبقاً للمرحلة العمرية، غير أن آراء الرجال المقيمين في المناطق الحضرية و الأكثر ثراء كانت أكثر إنصافاً. كما سجلت النساء الأصغر سناً، في المناطق الحضرية والأكثر ثراء وغير المتزوجات معدلات أعلى على مقياس المساواة بين الجنسين.

من المؤكد أن التعليم قوة دافعة في دعم المساواة بين الجنسين، حيث يحقق الرجال والنساء الحاصلون على تعليم عال والذين حصلت أمهاتهم كذلك على قدر عال من التعليم درجات أعلى من غيرهم على مقياس المساواة بين الجنسين (GEM)، ولا سيما النساء منهم. ويسهم تقسيم العمل المنزلي بين الآباء والأمهات في التشجيع على اتخاذ مواقف أكثر إنصافاً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وكذلك فإن الرجال والنساء الذين شارك أبائهم في الأعمال المنزلية يتخذون نفس هذا الموقف المنصف.

الرجولة من منظور إيجابي، مع الاعتراف بما تتعرض له من ضغوط

أكدت المقابلات النوعية أن الرجال والنساء يقرنون الرجولة بالشجاعة والقوة والكرامة والجلد. وهناك اعتقاد سائد أن الرجال لديهم ما يسمى بذكاء الشارع، وأنهم رغم تعرضهم لمخاطر الحياة العامة، فهم يملكون قوة التصدي لها. ويميل المشاركون الأصغر سناً إلى التفكير في الذكورة على أنها القدرة على فرض الإرادة، في حين أكد المستجيبون الأكبر سناً أن الرجولة تعني الأخلاق والتسامح والقدرة على الصمود.

كثير من الرجال يعتبرون أن الأديان هي المرجعية لتحديد الخصائص العادلة لكل من الرجال والنساء، فقد أشار بعض المشاركين إلى أن الإسلام يدعو للمساواة، ومن ثم فمن المتوقع من المؤمنين الذين يقيمون الصلاة ويحرمون على الصوم، والواجبات الدينية، أن يتقاسموا مع زوجاتهم الأعباء الملقاة على عاتقهن.

٢,٢ الرجال والنساء والعمل

يؤيد الرجال ضرورة اضطلاعهم بالدور الرئيسي في إعالة الأسرة

على الرغم من أن ثلثي الرجال الذين شملهم المسح يرفضون فكرة أن المزيد من الحقوق للمرأة يعني التقليل من حقوق الرجل، إلا أن الواقع يفيد بأن معظم المستجيبين يدعمون هيمنة الرجل الاقتصادية ودوره التقليدي كعائل الأسرة.

ويرى ثلثا الرجال الذين شملهم المسح أن تعليم البنات لا يقل أهمية عن تعليم الأولاد؛ ومع ذلك، فإن نسبة مماثلة ترى أن الزواج بالنسبة للمرأة أكثر أهمية من العمل ولم يؤيد سوى ثلث الرجال - لا سيما الموظفون أو الحاصلون على تعليم عال - فكرة خروج المرأة للعمل على قدم المساواة مع الرجال. وفي مقابل ذلك، فإن ثلاثة أرباع النساء يرغبن في الحصول على نفس الحق في العمل - ولكن في حدود معينة. ويرى ما يقرب من ٩٠ بالمائة من النساء أنه عندما تكون العمالة شحيحة يصبح عمل الرجل أكثر أهمية، وعلاوة على ذلك فإن عددا أكبر من النساء عن الرجال يتفق مع فكرة أهمية الزواج عن العمل بالنسبة للمرأة. واتساقا مع هذه الآراء، فإن الرجال أيضا غير متحمسين لفكرة تخصيص مناصب معينة أو حصص للمرأة في مكان العمل. فلم يؤيد سوى ثلث المستجيبين تخصيص نسبة ثابتة من المواقع للمرأة في الجامعات والمناصب التنفيذية أو البرلمان. وعلى النقيض من ذلك، فإن ضعف عدد السيدات نسبة للرجال يؤيدن نظام الحصص.

وعلى أية حال فالرجال يكونون أكثر استعدادا للمشاركة، على الأقل في بعض المسؤوليات، عندما تخرج النساء للعمل خارج المنزل مع التمتع في نفس الوقت ببعض ما يحصلن عليه من مزايا. ويتوقع أكثر من ٧٠ بالمائة من الرجال مقارنة بأكثر من ٩٠ بالمائة من النساء أن تسهم الزوجة العاملة في نفقات الأسرة. ويؤمن ما يقرب من ثلث أرباع الرجال أيضا بمبدأ الأجر المتساوي نظير العمل المتساوي، في حين يؤيد النساء بصفة عامة تقريبا هذه المساواة في الأجر. ورغم أن معظم الرجال على نفس قدر الاستعداد مثل النساء للتعاون مع زميلاتهم في العمل إلا أنهم أقل حماسا للعمل تحت رئاسة امرأة.

تكشف البحوث النوعية عما يشعر به الرجال والنساء من قلق بشأن تغيير أدوار كلا الجنسين. حتى إن بعض الرجال وصف عمل المرأة خارج المنزل بأنه قوة مزعزعة لاستقرار الأسرة، تقوض دور الزوج المفترض كعائل الأسرة كما ينص الدين. بينما عبر آخرون عن شعورهم بالقلق بشأن عمل المرأة الذي يأخذها بعيدا عن دورها الأساسي المفترض كراعية لشؤون المنزل مما يعرض الأولاد للمخاطر.

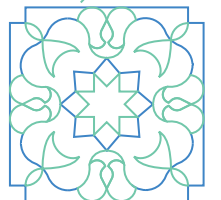
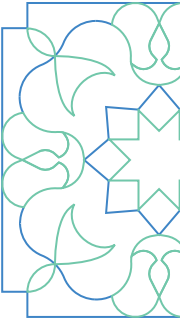
٢,٣ المرأة في الحياة العامة

يعترف الرجال بقدرات النساء على القيادة، ولكنهم يعارضون بصفة عامة قيامهن بدور بارز في الحياة السياسية.

وعلى مدى العقد الماضي، تم تعيين النساء بأعداد متزايدة كقاضيات وضباط شرطة كما تولت المرأة منصب محافظ والعمل كمأذونة وغيرها من الوظائف العامة الأخرى. وعلى الصعيد الوطني، تشغل النساء ١٥ بالمائة من المقاعد في البرلمان الحالي، وهي أعلى نسبة تم الوصول إليها على الإطلاق، مع تواجد نسبة تقل عن ١٢ بالمائة في مجلس الوزراء^١.

ويعارض أكثر من ثلثا الرجال تقريبا وجود مزيد من النساء في مواقع السلطة السياسية، ويعتقد أكثر من نصفهم أن من الأفضل ترك السياسة للرجال. ولا يتعلق هذا الرأي بمسألة القدرة - فإن ثلاثة أرباع الرجال يؤكدون أن المرأة مؤهلة تماما مثل الرجل وباستطاعتها أن تقوم بعملها بنفس الجودة - ولكن الأمر يتعلق أكثر بالمعايير الاجتماعية، فنصف الرجال يشكون في قدرة المرأة على القيام بممارسة العمل السياسي بصورة فاعلة مع القيام بدورها كربة بيت في نفس الوقت. ويعتقد ثلاثة أرباع الرجال أن النساء عاطفيات بدرجة لا تجعلهن قادرات على القيادة. ويعارض الرجال الأصغر سنا بشكل خاص القيادة السياسية للمرأة.

ويقبل غالبية الرجال تولى المرأة مواقع قيادية في المجتمع المدني، والوزارات والبرلمان؛ ولكن ثلث رجال أو أقل يقبلون مشاركة النساء في المجالات المقصورة تقليديا على الرجال مثل القضاء والجيش والشرطة.



تثير القوانين التي تعزز حقوق المرأة تباينا في الآراء من قبل الرجال والنساء

عدلت مصر العديد من قوانينها بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) شريطة ألا تنتهك هذه التعديلات أحكام الشريعة، التي يستند إليها قانون الأحوال الشخصية. وقد شهد العقدان الماضيان تغييرات مهمة في القوانين المتعلقة بالزواج (رفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ عاما لكل من الرجل والمرأة)؛ والجنسية (التي تمكن المرأة المصرية من منح الجنسية لأولادها؛ والطلاق (الذي يمكن النساء من البدء في إجراءات الطلاق من جانبهن، وهو ما يطلق عليه الخلع)؛ وتسجيل المواليد (الذي يمنح الأم نفس حق الأب في تسجيل أبنائها). هذا بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى - ولو أن هذه الخطوات غالبا ما تكون على ورق أكثر من التطبيق على أرض الواقع.

أكثر من ٦٠ بالمائة من الرجال والنساء في عينة المسح على دراية بوجود تشريعات تعزز حقوق المرأة، ولا سيما فيما يتعلق بقوانين الطلاق والعنف، بما في ذلك التحرش الجنسي. ولكن من المفارقات، أن الرجال أكثر دراية من النساء بهذه القضايا حيث إن حوالي ربع المستجيبات غير ملمات بوجود أية قوانين لحماية حقوقهن. والنساء أكثر تشككا بشأن فائدة هذه القوانين من الناحية العملية، حيث يشكك ثلث النساء تقريبا في العينة المسحوبة في قدرة هذه القوانين على التأثير ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف إنفاذ القانون بالإضافة إلى الإجراءات القانونية المعقدة. وهناك عقبات أخرى تتمثل في الضغوط التي تشكلها المعايير الاجتماعية التي تحت المرأة على الالتزام بالصمت فيما يتعلق بهذه المسائل، علاوة على الوصم والفضيحة التي كثيرا ما تنجم عن قيام النساء بعرض مثل هذه القضايا في العلن.

أما فيما يتعلق بالقوانين المستقبلية، فإن ثلث إلى نصف الرجال يؤيدون سن قوانين تجرم العنف الأسرى وتمنع الرجال من تطبيق زوجاتهم من جانب واحد دون إشعار أو إجراءات قانونية، وهي مسائل قيد نظر الحكومة حاليا.

أشار الرجال خلال المقابلات النوعية إلى تأثير قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الطلاق أساسا على حياتهم الخاصة، سواء كان للأفضل أو الأسوأ. وأعرب البعض منهم عن مخاوفهم عن احتمال إساءة استخدام مثل هذه القوانين، في عصر يرون أنه يشهد تزايدا لحقوق المرأة.

ويتفق أكثر من نصف الرجال وثلاثة أخماس النساء على أن المساواة بين الجنسين ليست جزءا من تقاليد أو ثقافة مصر. وتشعر النساء بقدر أقل من التفاؤل بشأن أوضاعهن، بل إن عددا كبيرا منهن على قناعة بأن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهد لإرساء حقوقهن على قدم المساواة مع الرجل

أشارت البيانات النوعية إلى أن العديد من الرجال والنساء المتعلمين من المناطق الحضرية يعتبرون أنهم سائرون على طريق المساواة. وبينما تبني بعض الرجال هذا الاتجاه، أشار آخرون إلى المخاطر التي تنجم عن تصرف المرأة مثل الرجل، بما في ذلك معارضة الزوج في النقاش والتصرف دون الحصول على إذن منه، أو تولي وظائف مقصورة تقليديا على الرجال.

٣. الطفولة

٣.١ أدوار الجنسين خلال مرحلة الطفولة

تبدأ عدم المساواة بين الجنسين في وقت مبكر من حياة غالبية المصريين من الرجال والنساء.

يعتقد أربعة أخماس من الرجال الذين شملهم المسح أن الصبيان ينبغي أن يكونوا المسؤولين عن سلوك أخواتهم، حتى وإن كن أكبر منهم سناً، في حين أن ثلاثة أخماس النساء فقط هن اللاتي يوافقن على هذا الإشراف الذكوري، الذي يترجم إلى ممارسة فيما بعد. ويذكر معظم المستجيبين من الذكور أنهم كانوا يتمتعون في شبابهم بقدر أكبر من الحرية حيث كان يسمح لهم بالخروج أكثر من شقيقاتهم.

ويذكر حوالي ٦٠ بالمائة من الشباب أنهم كانوا يتمتعون بوقت فراغ أطول من شقيقاتهم، حيث لم يكن من المتوقع منهم تأدية أي أعمال منزلية مثل الفتيات في الأسرة، غير أن أكثر من نصف الرجال أفادوا بأن وقت فراغهم خلال فترة الشباب كان محدوداً نتيجة لتوقع الأسرة منهم القيام بكسب العيش خارج المنزل.

٣.٢ الأعمال المنزلية واتخاذ القرارات الأسرية في مرحلة الطفولة

شهد عدد قليل من المستجيبين قيام آبائهم بأداء أعمال منزلية، وهو نمط كرره الأبناء.

صرح أقل من ثلث المستجيبين من الذكور بأنهم شاهدوا آباءهم أو أقاربهم من الذكور يقومون بطهي الطعام أو بأعمال التنظيف. إلا أنهم يتذكرون أن آباءهم تولوا مسؤولية التسوق لشراء مستلزمات البيت، فضلاً عن العناية بهم وبأشقائهم. ومن المرجح أن الرجال (والنساء) من المناطق الحضرية والأصغر سناً والأكثر ثراءً وتعليماً، هم الأكثر ميلاً للقول بأن آباءهم قد قاموا بمهام الطهي والتنظيف.

وإتباعاً لنفس نهج الآباء، فإن أقل من ثلث الرجال يتذكرون قيامهم بأعمال الطهي أو التنظيف في الصغر. وبالمقارنة، فإن معظم النساء يتذكرن قيامهن بهذه المهام طوال سنوات المراهقة.

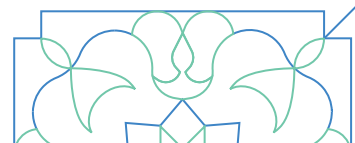
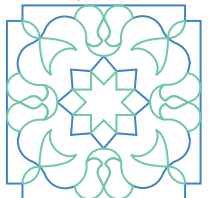
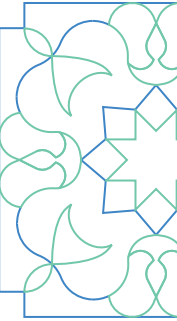
أما فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس والاستثمارات الكبيرة، فقد ذكر كل من الرجال والنساء على حد سواء أن آباءهم كان لهم الكلمة الأخيرة في أغلب أو معظم الأوقات. ولو أن النساء ذكرن أن أمهاتهن كن أكثر مشاركة في عملية صنع القرار عما يقر به الرجال. بينما لم يشارك الآباء في الأعمال المنزلية إلا بقدر قليل، إلا أن حوالي نصف المستجيبين من الذكور والإناث صرحوا بأن آباءهم كانوا هم صناع القرار الرئيسيين في معظم المسائل المتعلقة بالأسرة. وعلى سبيل الميثال فإن الآباء كان لهم في معظم الأحيان الكلمة الأخيرة بشأن زواج البنات.

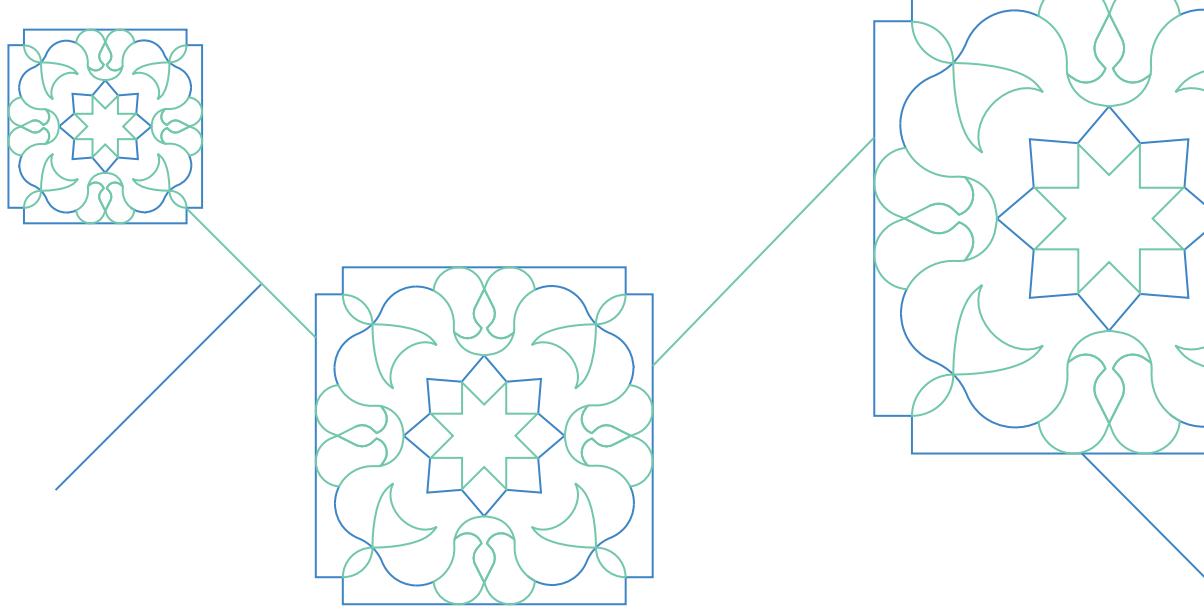
٣.٣ التجارب السلبية في مرحلة الطفولة

العنف حقيقة من حقائق الحياة بالنسبة لمعظم الفتيان والفتيات في مصر

صرح أكثر من ثلاثة أخماس الرجال والنساء في العينة المسحوبة بأنهم قد تعرضوا للضرب أو الصفع من قبل والديهم بينما أفاد الثلث منهم أنهم قد تعرضوا للضرب في المنزل باستخدام أداة ما، وقد صرح أكثر من العشر منهم أنهم قد تعرضوا للضرب المبرح لدرجة أنه ترك أثراً على أجسادهم. ويتذكر حوالي ٣٠ بالمائة أنه لم يتوفر لديهم سوى القليل من الطعام في فترة شبابهم.

ومن الأرجح أن النساء كن أكثر عرضة للعنف البدني أثناء مرحلة الطفولة حيث أشرن في تقاريرهن بأنهن قد تعرضن لضعف معدل الانتهاكات العاطفية التي تعرض لها الرجال خلال نفس الفترة. ومن ناحية أخرى، فإن الأولاد كانوا أكثر عرضة للضرر خارج المنزل.





وقد أفاد الرجال في البحث النوعي، بأنهم قد تعرضوا لأنواع مختلفة من العقاب من قبل آبائهم تمثلت في العقاب البدني والعاطفي والاقتصادي- مثل حرمانهم من التعليم وهم صبية للخروج لكسب المال والإنفاق على الأسرة، مما خلق شعورا عميقا بالمرارة لدى البعض منهم. ولم يؤثر ذلك على علاقاتهم بأبائهم فحسب، بل أثر أيضا على علاقاتهم بأخواتهم، إلا أن البعض تقبل العقاب كوسيلة خلقت منهم رجالا.

وأفاد ثلث النساء وخمس الرجال بأنهم سبق وأن شاهدوا أمهاتهن في مرحلة الطفولة وهن يتعرضن للضرب من قبل آباءهم أو من قبل أحد الأقارب الذكور. ولم يذكر عدد كبير من الرجال والنساء أثناء المقابلات النوعية، أن أمهاتهن قد تعرضن للإيذاء الجسدي فحسب، بل تحدثوا عن شعورهم بالغضب تجاه آبائهم لارتكابهم مثل هذا العنف، كما تحدثوا عن شعورهم بالإحباط بسبب عجزهم عن التدخل.

٤. ديناميكية العلاقات بين الجنسين في مرحلة البلوغ

٤.١ الصحة

يتعرض الرجال لضغوط العمل وتشكو النساء من علامات الاكتئاب بوجه عام

أظهرت نتائج النموذج الموحد المكون من ٢٠ سؤالاً والتي تم إعدادها لتقييم أعراض الاكتئاب أن ثلث أو أكثر من النساء في عينة المسح قد تعرضن لشعور بالوحدة والخوف والاكتئاب، والنوم المضطرب، والشعور بالإعياء، ونوبات البكاء وغيرها من الأعراض خلال الأسبوع الذي سبق إجراء المسح بمعدلات تفوق بكثير معدلات الرجال. وباختصار، بدت أعراض الاكتئاب على ما يقرب من نصف النساء، وهذه النسبة تمثل ضعف ما بدا على أقرانهن من الذكور.

٤.٢ الزواج والطلاق

يتم اتخاذ قرار الزواج مع الأسرة بصفة عامة أو من جانب الأسرة بمفردها أحياناً، وتعتبر تكاليف الزواج عبئاً على الرجل.

وبالرغم من أن الزواج لا يعتبر في حد ذاته دالاً على بلوغ الرجل سن الرشد كما هو الحال بالنسبة للمرأة، إلا أنه يعتبر مرحلة فاصلة بالنسبة للجنسين. وبالرغم من القلق المعنوي المعتاد بشأن تدهور وتراجع الزواج إلا أن الواقع يشير إلى أن أكثر من ٩٠ بالمائة من النساء و٧٠ بالمائة من الرجال في مصر يرتبطون بالزواج في سن الثلاثين. والطلاق نادر الحدوث، حيث لم يلجأ إلى القضاء لإنهاء العلاقة الزوجية سوى نسبة تقل عن ٣ بالمائة من الرجال والنساء في العينة المسحوبة، وتعدد الزوجات أمر غير شائع حيث يشير المسح إلى أن أقل من ١ بالمائة من الرجال لديهم أكثر من زوجة.

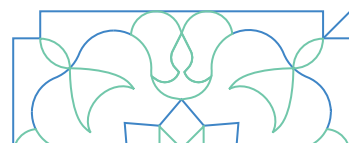
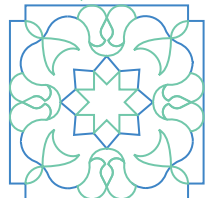
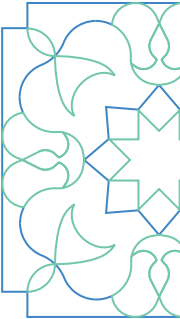
قام أكثر من ثلاثة أرباع الرجال في عينة المسح باتخاذ القرار الخاص باختيار الزوجة وخطوات الزواج، بينما أفاد حوالي ٩٠ بالمائة من النساء بأن قرار الزواج في يد أفراد الأسرة الآخرين - وبصفة رئيسية الآباء.

ويتفق الرجال والنساء بصفة عامة حول ما يعتبره زواجا مقبولاً اجتماعياً. وأقل من ربع المستجيبين الذين لم يسبق لهم الزواج أفادوا بأنهم على استعداد للزواج من مطلق أو مطلقة أو من امرأة أكبر سناً / أو رجل أصغر سناً.

المتوقع أن يتحمل الرجل معظم تكاليف الزواج. وقد أصبح ذلك عبئاً ثقيلاً بصورة متزايدة، حيث أفاد أكثر من ٧٠ بالمائة من الرجال بأن تكلفة زواجهم شكلت عبئاً على أسرهم. وبالرغم من هذه المسؤولية، فإن أقل من ثلث المستجيبين ود لو تقاسم هذه التكاليف مع أسرة العروس.

يشكل الطلاق مصدر قلق في مصر، خاصة بين الرجال

على الرغم من أن أقلية صغيرة من المستجيبين هي التي ترى أن الطلاق يقلل من احترام الرجال أو النساء، فإن ما يقرب من ٩٠ بالمائة يعتقدون أنه يؤدي إلى انهيار المجتمع. وقانون الطلاق في مصر معقد بصفة خاصة، مع وجود أنماط مختلفة من الطلاق مسموح بها للرجال والنساء. ويعارض الرجال قيام النساء بأخذ مبادرة الطلاق، في الوقت الذي يوافق الثلث منهم فقط على حق المرأة في القيام بذلك، وتمثل هذه النسبة أقل من نصف معدل النساء اللاتي يؤيدن ذلك الحق.



وأما فيما يتعلق بالجوانب القانونية الأخرى للطلاق، فإن الغالبية العظمى من الرجال والنساء يعتقدون أن القوانين المتعلقة بالنفقة، وحقوق المسكن، ونفقة الطفل، وحق الرؤية، كلها في صالح المرأة. ويؤيد أكثر من ٨٠ بالمائة من الرجال والنساء حقوق حضانة متساوية لكل من الأمهات والآباء. ويؤمن أكثر من ٩٠ بالمائة بضرورة معاقبة الآباء الذين لا يدفعون النفقة. وعلاوة على ذلك فقد أعرب بعض الرجال المطلقين، خلال المقابلات النوعية، بالاستياء بشأن ما قد يستغل من هذه القوانين ضدهم، واعتبروا أن محاكم الأسرة (التي أنشئت في عام ٢٠٠٤ للنظر في مثل هذه الحالات) تتيح للمرأة مزيدا من الحقوق والامتيازات.

٤,٣ الأعمال المنزلية واتخاذ القرارات الأسرية

تقع غالبية الأعمال المنزلية على عاتق النساء، مع بعض الاستثناءات

أقر أقل من ربع الرجال الذين سبق لهم الزواج، بأنهم قد قاموا بأعمال الطهي أو التنظيف خلال الشهر السابق لإجراء المسح، وأن مشاركتهم اقتصرت - إلى حد كبير - على القيام بمهام الرجل التقليدية، حيث يقوم أكثر من ثلاثة أخماسهم بأعمال الإصلاحات وأكثر من ٩٠ بالمائة بسداد الفواتير. أما الرجال الأكثر تعليماً، والأقلية منهم الذين تعمل زوجاتهم فترة دوام كامل، فهم أكثر احتمالاً للإقرار بالمشاركة في الأعمال المنزلية التي تتولاها النساء، مثلهم مثل أولئك الذين شاهدوا آباءهم يشاركون في تحمل المهام المنزلية، أو الذين شاركوا بأنفسهم في مرحلة الطفولة في مثل هذه الأعمال.

وأعرب جميع الذكور تقريباً عن رضائهم الشديد عن هذا الوضع، بينما أعربت نسبة مماثلة منهم عن اعتقادهم بأن زوجاتهم يشاركنهم نفس الرأي. وفي الواقع فإن أكثر من ٩٥ بالمائة من النساء في العينة المسحوبة يدعين أنهن راضيات عن هذا التقسيم في العمل.

وتشير النتائج النوعية إلى أن الرجال "يساعدون" أحياناً في الأعمال المنزلية، ولكنها مساعدة لا تتسم بالانتظام. وقد حكت إحدى المشاركات أن زوجها يساعد في غسل الملابس نظراً لتخوفه من أن تقوم بإتلاف الغسالة غالية الثمن، إلا أنه لم يكن يقوم بنشر الغسيل مطلقاً على مرأى من الجيران.

وفي حين أن تقسيم العمل المنزلي قد يبدو واضحاً، إلا أن التوازن في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر تعقيداً

يدعي ثلثا الرجال أن لهم القرار الأخير فيما يتعلق بالعديد من بنود الصرف المنزلي، بينما تزعم النساء على النقيض أن لهن قدراً أكبر من السلطة، حيث صرح ما يقرب من ثلثين أو أكثر بأن لهن إما الكلمة الأخيرة أو أنهن يشاركن أزواجهن في اتخاذ القرار.

و الاحتمال الأكبر أن يتبع الرجال الذين شاهدوا آباءهم يشاركون أمهاتهم في اتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات الأسرية نفس النهج مع زوجاتهم. وفي نفس الوقت فإن النساء العاملات هن أكثر احتمالاً لاتخاذ مثل هذه القرارات مقارنة بنظائرن من ربات البيوت.

تمتد سيطرة الرجل على المرأة لتشمل حرية التحرك وبعض الحريات الشخصية الأخرى

يصرح معظم الرجال بأنهم يتحكمون فيما ترتديه الزوجة، وفي إمكانية خروجها من المنزل ويطلبون معرفة أماكن تواجدتها في جميع الأوقات. ويؤكد ثلثا النساء أو أكثر هذه السيطرة على حياتهن من جانب أزواجهن.

يشارك الرجال في رعاية الأطفال أكثر من مشاركتهم في الأعمال المنزلية، ويرغبون في المزيد من المشاركة في رعاية الاولاد.

وأفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع المستجيبين المتزوجين بأنهم قد حضروا مع زوجاتهم زيارة طبية واحدة على الأقل من زيارات رعاية ما قبل الولادة. غير أن النساء يتذكرن الأمر بشكل مختلف، حيث أشار الخمسين منهن فقط الى ان أزواجهن رافقنهن خلال تلك الزيارات. وقد أكد ثلاثة أرباع المستجيبين من الذكور والإناث حضور الرجال ولادة الطفل الأصغر رغم تواجدهم في حجرة اخرى، نظرا للمعايير الثقافية السائدة ولوائح المستشفيات المتعلقة بالولادة.

وتؤيد نسبة كبيرة من الرجال والنساء فكرة أجازه "أبوة" للآب بعد ولادة الأم لتشجيع الآباء على مزيد من المشاركة في رعاية الأطفال بعد الولادة. وفي حين أن القانون المصري ينص على أجازه وضع للأم الا أنه لم ينص على بند مماثل بالنسبة للآباء. وقد حصل أكثر من عشر المستجيبين فقط على أجازه بعد ولادة طفلهم الأصغر؛ وبلغت مدة الأجازه أسبوعا في المتوسط وكان اغلبها غير مدفوع الأجر. ويؤيد الكثيرون هذا الخيار: حيث حبذ حوالي نصف المستجيبين من الرجال والنساء حصول الاب على أجازه "أبوة" مدفوعة الأجر قد تصل مدتها إلى أسبوعين.

رعاية الأطفال وضبط سلوكهم هما في المقام الاول من اختصاص المرأة

أما فيما يتعلق بتقديم الرعاية اليومية، فقد صرح أقل من ١٠ بالمائة من الرجال و٢٠ بالمائة من النساء بأنه ليس هناك حرج في أن يقوم الرجال برعاية الأطفال أو المساهمة في الأعمال المنزلية. ويرى الغالبية العظمى من الرجال والنساء أن تغيير الحفاضات، وتحميم وتغذية الأطفال يجب أن تكون من مسؤوليات المرأة، وهو أمر تعكسه الحياة اليومية.

وبالرغم من أن رعاية الرضع والأطفال الصغار ليست على قائمة واجبات الرجل، إلا أن نحو ثلاثة أرباع الرجال أفادوا بأنهم يلعبون مع أطفالهم.

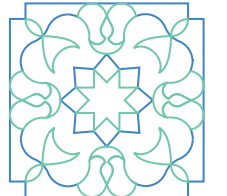
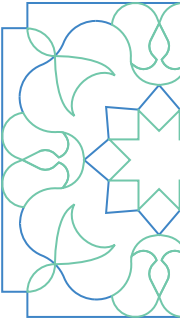
وعندما سئلوا عن الأساليب التي تم إتباعها في ضبط سلوك أولادهم الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و١٤ سنة، خلال الشهر السابق للمسح، أفاد أكثر من ٨٠ بالمائة من الرجال والنساء بأنهم يتبعون أسلوب التوجيه اللفظي مع كل من الأبناء والبنات. غير أن استخدام أساليب العقاب البدني كانت أكثر شيوعا بين النساء عن الرجال.

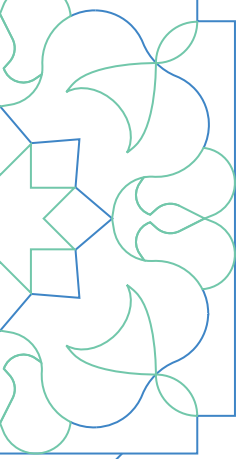
٤,٥ ختان الاناث

ختان الإناث يلقي تأييدا قويا من قبل النساء والرجال

بين مسح الرجال والمساواة بين الجنسين - مصر، أن أكثر من ٨٠ بالمائة من النساء و٩٠ بالمائة من الرجال يتفقون على أن الرجال يشاركون في اتخاذ القرار بشأن ختان بناتهم أو العدول عنه، كما أفاد ما يقرب من ثلثي المستجيبين بأن القرار النهائي في هذا الشأن يأخذه أفراد الأسرة من الرجال والنساء معا.

أكثر من نصف المستجيبات في هذا المسح يوافقن على ختان الإناث أو يؤمن أن هذه الممارسة يجب أن تستمر، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسب الموافقة في المسوح الوطنية السابقة. غير أن الرجال أكثر تأييدا لختان الإناث من النساء، حيث ان أكثر من ثلثي الرجال يوافقون على ممارسة هذه العادة ويؤيدون ختان بناتهم، بل إن الرجال أكثر تأييدا لهذه الممارسة عن النساء بسبب التقاليد، التي يعتقد البعض خطأ بأن هذه الممارسة التزام ديني، إضافة الى أهمية الالتزام بالأعراف المجتمعية.





ويبدو أن هناك أقليات لا يستهان بها من الرجال تعترض على ختان الاناث - حيث يعارض حوالي ثلث الرجال الذين شملهم المسح ختان بناتهم، في حين أن ثلثهم تقريبا على استعداد للزواج من امرأة غير مختنة ولا يمانعون أن يفعل أبنائهم ذلك، فالرجال في الحضرة والأكثر ثراء، والحاصلون على تعليم عال، أقل احتمالا لدعم ختان الإناث لحد كبير عن غيرهم من المستجيبين.

٤,٦ العنف ضد المرأة

أما فيما يتعلق بالعنف المنزلي، فإن أكثر من نصف المستجيبين من الرجال يعتقدون أن النساء تستحق الضرب في بعض الأحيان، ويؤكد ٩٠ بالمائة منهم أنه ينبغي على المرأة أن تتقبل هذه المعاملة للحفاظ على الأسرة. بينما تختلف النساء بشدة مع نظائرهم من الرجال بشأن النقطة السابقة، إلا أن ٣٣ بالمائة أكثر استعدادا لتحمل العنف للحفاظ على وحدة الأسرة.

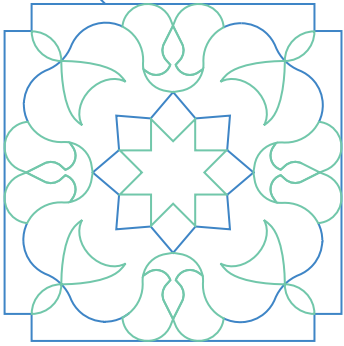
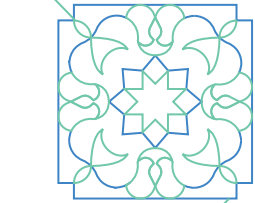
أقر أكثر من ٨ من كل ١٠ رجال الذين سبق لهم الزواج بانفعالهم بعنف ضد الزوجة الحالية أو الأخيرة في مرحلة ما من حياتهم. كما اعترف أكثر من نصف المستجيبين بارتكابهم عملا من أعمال العنف خلال الاثني عشرة شهرا الماضية. والعنف الجسدي شائع الحدوث أيضا حيث، صرح ما يقرب من نصف المستجيبين بأنهم قاموا في وقت ما بصفع زوجاتهم أو دفعهن بقوة أو لكمهن أو الاعتداء عليهن. هذا إلى جانب إقرار خمس الرجال الذين سبق لهم الزواج بارتكاب عنف بدني ضد زوجاتهم خلال العام المنصرم. كما أقر خمس الرجال أيضا باستخدامهم شكلا من أشكال العنف الاقتصادي ضد زوجاتهم. وأفاد أكثر من نصف الرجال والنساء بأن مثل هذه الأعمال قد ارتكبت أمام الأطفال.

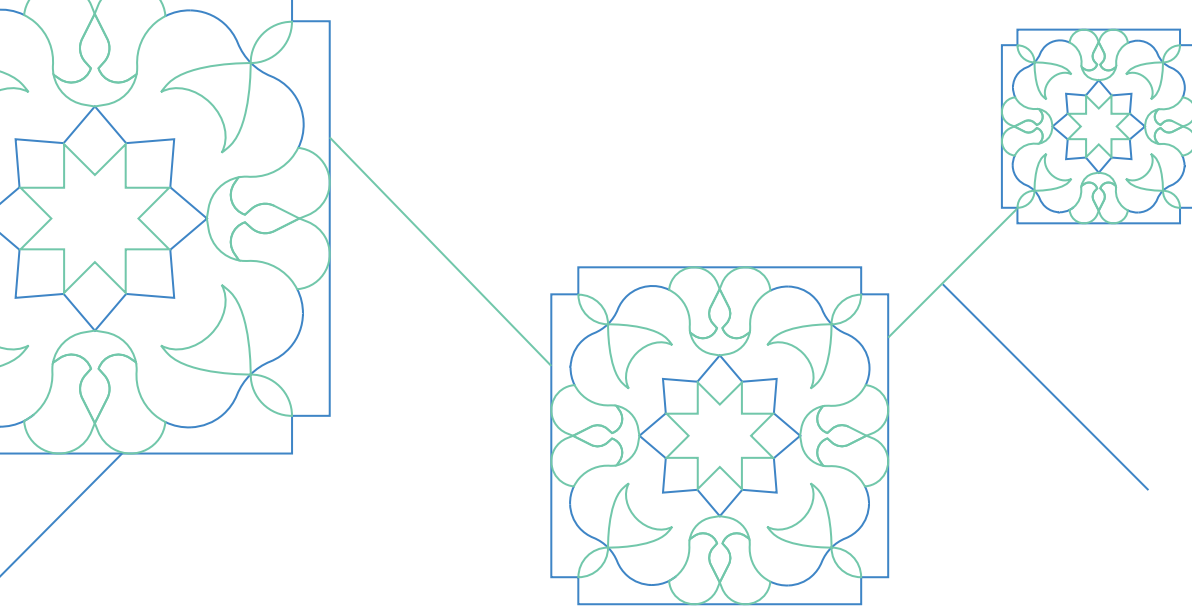
يتضح من الدراسات الأخرى، التي أجراها المسح الدولي بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين، أن الرجال الذين تعرضوا للعنف المنزلي في الصغر، هم أكثر احتمالا لممارسة العنف البدني أو العاطفي أو الاقتصادي ضد زوجاتهم؛ وبالإضافة إلى هذه الأشكال من الاعتداءات الزوجية، فإن الرجال الذين شاهدوا في مرحلة الطفولة عنفا ضد أمهاتهم هم أيضا أكثر احتمالا لاستخدام العنف الجنسي ضد زوجاتهم. في حين أن الرجال الأكثر تعليما وإيمانا بالمساواة أقل احتمالا لممارسة العنف البدني أو العاطفي أو الاقتصادي؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن الرجال الأكثر ثراء والمقيمين في المناطق الحضرية هم أقل احتمالا لاستخدام للعنف العاطفي ضد زوجاتهم.

وتضفي المقابلات النوعية معنى أدق لهذه الأرقام، فقد وصف الرجال في مجموعات البؤرية والمقابلات المتعمقة العنف الزوجي بأنه شيء من الماضي، مشيرين إلى أن تعزيز وضع المرأة جعل هذا الشكل من أشكال العنف أقل شيوعا وقبولاً. ويرى بعض الرجال الذين أجريت معهم مقابلات خلال الدراسة النوعية، أن العنف الذي يرتكبه الرجال ضد المرأة غير منطقي أو عقلائي، بل ويدل على أن الرجال قد فقدوا السيطرة على أنفسهم وأنه منفصل تماما عن واجبه الأخلاقي نحو تأديب وتوجيه من يقومون عليهم. وكان من رأى النساء في الدراسة النوعية أن العنف الذي يمارسه الرجال ضد الزوجات أكثر شيوعا، بل وأكثر اتساقا مع ما هو متوقع منهم من استخدام العنف الجسدي عند ضبط سلوك الأبناء على سبيل المثال.

يعتبر غالبية الرجال المصريين أن من واجبه حماية شرف النساء والفتيات في الأسرة، ويؤيد ما يقرب من ثلاثة أخماس الرجال جرائم القتل في ظل ظروف معينة حفاظا على الشرف.

ويعتقد أكثر من ثلاثة أخماس الرجال أن ضحايا ما يسمى بجرائم "الشرف" من النساء عادة ما يستحقن مثل هذه العقوبة، ويتفق معهم ما يقرب من نصف المستجيبات. غير أن هناك أغلبية كبيرة من الرجال والنساء لا تتفق مع تخفيف عقوبة مرتكبي جرائم الشرف، بينما يرى ما يقرب من الثلث منهم فقط عدم معاقبة الجناة.





تنظر السلطة التشريعية المصرية في تشديد قانون الاغتصاب؛ وقد تم منذ ما يقرب من عشرين عاما سد الثغرة القانونية التي كانت تسمح للمرتكبين بالتهرب من العقوبة بالزواج من ضحاياهم. ولا يزال حوالي ٦٠ بالمائة من الرجال والنساء يؤيدون فكرة أن المرأة التي يتم اغتصابها ينبغي أن تتزوج ممن ارتكب جريمة الاغتصاب، فإن ثلث المستجيبين فقط يعتبرون أن الزواج من الضحية يعفي الجاني من الملاحقة القضائية.

وتشير نتائج المسح إلى أن ما يقرب من ٦٠ بالمائة من النساء المستجيبات سبق لهن التعرض للتحرش الجنسي في وقت ما من حياتهن، تمثلت بصفة عامة في "البחلقه" والتعليقات الجنسية في وقت ما في حياتهن. وقد وصلت هذه النسبة إلى الثلث منهن في الأشهر الثلاثة الماضية فقط. وتشابه اجابات الرجال حيث أقر ما يقرب من ثلثي الرجال بأنهم قد قاموا بالتحرش الجنسي بامرأة أو فتاة في وقت ما (ووصلت النسبة إلى ٣٠ بالمائة خلال الأشهر الثلاثة الماضية)، بالرغم من أن الرجال لا يميلون للاعتراف بهذا القدر من الأفعال المخزية.

يصرح ما يقرب من ٩٠ بالمائة ممن سبق لهم أن قاموا بتحرش جنسي ضد امرأة أو فتاة بأنهم ارتكبوا هذا الفعل من أجل التسلية أو الإثارة. ويشير أكثر من ثلاثة أرباع المستجيبين أيضا إلى أن زي المرأة "المثير" يشجع على القيام بالتحرش. وللنساء آراء أكثر تحفظا من نظائرن من الرجال، حيث يلقين بمسؤولية التحرش إلى حد كبير على النساء أنفسهن لقيامهن بإغراء الرجال على اقتراف مثل هذه الأفعال. وفي الوقت نفسه، فإن ٢٠ بالمائة فقط من النساء يؤكدن أن المرأة تستمتع بهذا الاهتمام، مقارنة بأكثر من خمسي الرجال الذين شملهم المسح.

ومن المرجح أن الرجال الذين تعرضوا في الصغر للعنف في المنزل أو شاهدوا أعمال العنف ضد أمهاتهم أن يمارسوا التحرش بالنساء أكثر من غيرهم ممن لم يمروا بمثل هذه التجارب. أما الرجال الأكثر ثراء والأكثر تعليما فإن احتمال ارتكابهم فعلا من أفعال التحرش الجنسي أكبر من نظائرنهم الفقراء وغير المتعلمين. وبالإضافة إلى ذلك فإن قيام الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٤ عاما بالتحرش الجنسي يعد أكثر احتمالا ممن تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاما.

وقد أوضح مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي - مصر - ٢٠١٥^٢ أن العنف المقترب من قبل الزوج أو الخطيب يكلف النساء و أسرهن ١,٤٩ مليار جنيه مصري سنويا، و يعتبر تقدير هذه التكلفة أقل من القيمة الكلية الحقيقية.

^٢ دراسة حول مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر ٢٠١٥، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، المجلس القومي للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان

٥. النتائج الرئيسية والتوصيات

تؤكد الدراسة أن الإرادة السياسية وما تستحدثه من التزامات لصالح المرأة يصوغ الإدراك ويشكل المفاهيم والقيم المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع.

يتطلب إحداث أي تغيير وقتا طويلا علاوة على أن المفاهيم المجتمعية التقليدية تماطل في تقبل التغيير وتقاومه. وتبين النتائج أن السلطة الأبوية ما زالت حية وعلى ما يرام، وأنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة في هذا الشأن.

وليس الغرض من هذا الفصل الختامي هو إنهاء النقاش بشأن دور الرجل في تحقيق المساواة بين الجنسين في مصر، وإنما لتمهيد الطريق لمزيد من المناقشات في هذا الصدد.

ويبدأ هذا الفصل بتسليط الضوء على بعض النتائج الرئيسية، اعتمادا على القياس الكمي القابل للتعميم لهذا المسح وفي نفس الوقت على النتائج التفسيرية للبحث النوعي. وقد تم تقديم مجموعة من التوصيات ذات صلة بالسياسات، يتعلّق كل منها بإحدى النتائج الرئيسية.

٥.١ النتائج الرئيسية:

١- تشير النتائج الرئيسية ان الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث أن أدوار الرجال والنساء مختلفة بطبيعتها، ولكنها ليست بالضرورة غير متساوية.

ويرى الكثير من الرجال والنساء، من الشباب وكبار السن على حد سواء، ومن كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية أن الأسرة المثالية والمجتمع المثالي يتجسدان عندما يكمل الرجال والنساء بعضهم البعض من خلال الاضطلاع بأدوار مختلفة. وفي مثل هذا العالم المفترض، يكون الرجال هم القائمين على كسب العيش والأمناء على الأسرة وصناع القرار، بينما تقوم النساء بدور ربّات بيوت ويضطلعن بمسؤوليات رعاية أزواجهن وأطفالهن. والتصور السائد هو أن هذا التقسيم للأدوار أمر طبيعي وفعال؛ ولا يعنى التقليل من شأن المرأة ولا أنها أدنى من الرجل.

وفي الحقيقة لا يجب أن يعنى اختلاف أدوار كل من الرجل والمرأة أن هناك تسلسلا هرميا للسلطة أو عدم مساواة بينهما. فقد أقرت الغالبية العظمى من المستجيبين في هذه المسح بوجوب الأجر المتساوي عن العمل المتساوي (٧٤ بالمائة من الرجال و٩٣ بالمائة من النساء). ووافقت أغلبية الرجال والنساء (وتجاوز عدد النساء عدد الرجال) على إمكان تولى المرأة مسؤوليات قيادية عديدة (مع بعض الاستثناءات) كمنائب في البرلمان، أو تولى رئاسة منظمات غير حكومية أو نقابات مهنية أو نقابات عمالية.

تقبل غالبية من الرجال (٥٥ بالمائة) العمل تحت رئاسة امرأة، بينما تقبلت نسبة أعلى بكثير (٨٦ بالمائة) زمالة النساء في العمل. وعلاوة على ذلك، أقرت نسبة كبيرة من المستجيبين في عينة المسح (٧٧ بالمائة من الرجال و٨٩ بالمائة من النساء) بأن الرجال والنساء الحاصلين على نفس المؤهلات يمكنهم تأدية نفس العمل بنفس الكفاءة. ويصاحب هذه المواقف الإيجابية تأكيد من قبل الرجال والنساء بشأن وجوب إعطاء الأولوية للرجال في الحصول على فرص العمل عندما تكون العمالة شحيحة. وهو تأكيد يتواءم تماما مع مفاهيم تقسيم الأدوار المذكورة أعلاه.

٢- يشير واقع الحياة المصرية إلى أن الرجال والنساء يؤدون أدواراً أقل اختلافاً وأكثر تفاوتاً فيما يختص بالمساواة.

ومع ذلك يظل هذا التقسيم الكامل لأدوار كل من الرجل والمرأة في نظر المجتمع -مجرد تصور مفترض. ويدرك معظم الرجال والنساء أن الواقع المعاش عادة ما يختلف عن ذلك، فالنساء متواجدات في الحياة العامة، ويسهمن في ميزانية الأسرة، ويشاركن في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بها، بل أحياناً يقمن بدور العائل الرئيسي لها. علاوة على أن الرجال لهم بالفعل زميلات أو رئيسات في العمل. أما الصبية والرجال فهم يشاركون من آن لآخر في بعض الأعمال المنزلية المختلفة وفي رعاية الصغار من الإخوة والأبناء. أكدت نتائج المسح ما سبق الإشارة إليه من حقائق حيث أفاد أكثر من ربع المستجيبين أن زوجاتهم يشاركن في القرارات الخاصة بالمصروفات المنزلية، ليس فقط فيما يتعلق بالمأكل والملبس ولكن أيضاً فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بالاستثمار. كما أكد العديد من المشاركين خلال مناقشات المجموعات البؤرية أن الأسرة الآن بحاجة لجهود كلا الزوجين لتوفير الدخل وتقاسم المسؤوليات المنزلية.

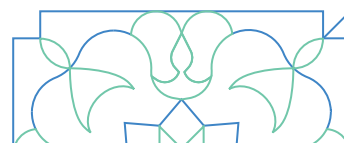
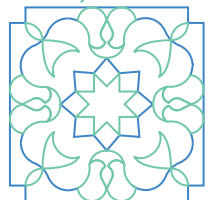
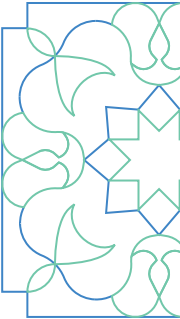
٣- إن الانفصال بين التصور والواقع يمثل تعديداً على حقوق المرأة ويثقل كاهل الرجال والنساء على حد سواء.

وأشار المشاركون عند مناقشة مفهوم الرجولة خلال مناقشات المجموعات البؤرية إلى أن القيام بإعالة الأسرة هو من أكبر الصعوبات التي يواجهها الرجل، إلا أن الحرية هي الميزة الكبرى التي يتيحها هذا الدور. ويتعرض الرجال لضغوط نفسية شديدة في حال عدم عثورهم على وظيفة أو عدم عثورهم على وظيفة تدر ما يكفي من الدخل، هو ما تم توثيقه في كل من البحث الكمي والنوعي. وخلال مناقشة الموضوعات المتعلقة بالصحة أشار المشاركون في المجموعات البؤرية إلى أن الضغوط النفسية وإدمان المخدرات قد يعود إلى الإجهاد المرتبط بالعمل. وقد ذكر نصف المستجيبين تقريباً أنهم يشعرون بالخجل في مواجهة الأسرة عندما يتعذر الحصول على عمل أو عندما "يعجز" الرجل عن الحصول على دخل كاف. والملاحظ أن كلمة "عجز" تستخدم للتعبير عن عدم القدرة على الوفاء بالتزامات المالية أو إلى العجز الجنسي.

والجدير بالذكر أن نتائج البحوث الكمية والنوعية توثق ميل الرجال الأصغر سناً إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً فيما يتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة بخلاف نظرائهم الأكبر سناً. ويميل الشباب إلى تفسير معنى الرجولة على أنها القدرة على فرض الرأي، في حين أن الرجال الأكبر سناً يرون أنها تعني الجلد وتحمل المسؤولية. وقد يرجع ذلك إلى صعوبة فهم معنى الرجولة من قبل الجيل الأصغر سناً مما يجعلهم يتشبثون بالفكرة المجردة للرجولة دون الحاجة للالتزام بالواجبات التي يتحملها الرجل في المقابل. ومن ناحية أخرى، تميل النساء الأصغر سناً إلى توجهات أكثر إنصافاً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، عن النساء الأكبر سناً. والسؤال الحاسم هنا، هل هذا التعارض بين رؤى الشباب من الرجال والنساء فيما يخص مفهوم الرجولة والمساواة بين الجنسين سيؤدي في النهاية إلى تفاهم التشدد أم سيؤدي إلى تعديل هذا المفهوم.

٤- التجارب في مرحلة الطفولة تبدو مرتبطة بسلوك الأفراد كالبغين.

من غير المستغرب أن يكون للتجارب الحياتية في مرحلة الطفولة أثرها المهم على تشكيل الآراء والسلوكيات فيما بعد. فطبقاً للبيانات الموثقة في هذا المسح التي تم الربط بين نتائجها فمن الملاحظ أن الرجال يتطبعون بمواقف وممارسات الآباء سلباً أو إيجاباً. وبما أن آباء وأمهات المستجيبين كانوا أقل تعليماً منهم أو من زوجاتهم/أزواجهن ومن المرجح أن الرجال الذين شارك آباؤهم في الأعمال المنزلية أو في تقديم الرعاية للأسرة، وهي مهام تعتبر تقليدياً من اختصاص النساء، أو الذين طلب منهم القيام بمثل هذه المهام في مرحلة الطفولة، هم أكثر احتمالاً بالإقرار أنهم يقدمون نفس هذه المساهمات في حياتهم الزوجية.



٥- الرجال والنساء إما غير مدركين للجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو أنهم لم يستقروا على رأي في هذا الشأن.

عندما تم سؤال المشاركين في المسح عن تصوراتهم حول مفهوم المساواة بين الجنسين في مصر، قال معظمهم أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد في هذا الشأن، بينما زعمت أغلبية منهم أن المساواة بين الجنسين قد تحققت بالفعل. وعند سؤالهم عما إذا كانوا على دراية بالقوانين التي تعزز حقوق المرأة، اتضح أن أكثر من ٦٠ بالمائة من الرجال والنساء على دراية بالقوانين المعززة لحقوق المرأة، وتحديدًا حول الطلاق والعنف متضمنًا التحرش الجنسي. وهذه القوانين هي التي حظيت بدعاية واسعة. فلم يكن أغلب المستجيبين على دراية كافية بالتشريعات المهمة الأخرى، مثل التشريعات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة أو الزواج المبكر أو حق المرأة في نقل جنسيتها لأولادها. والجدير بالذكر، أن مناقشات المجموعات البؤرية قد عكست نفس القدر من عدم وضوح ومحدودية المعلومات حول سياسات تمكين المرأة. وكان جميع المشاركين على دراية بالتغيرات في قانون الأحوال الشخصية وتجريم التحرش الجنسي. وأعرب بعض المشاركين عن آراء مفادها بأن هذه القوانين تؤثر سلبًا على الأسرة، وهو ما عبر عنه ثلث المستجيبين في المسح الذين اتفقوا على أن منح مزيد من الحقوق للمرأة يعني تقليص حقوق الرجل. أما بالنسبة لأعداد أخرى من المشاركين في المجموعات البؤرية فإن تمكين المرأة كان أمرًا طبيعيًا ومجديًا.

٦- العنف المنزلي يبدو مقبولاً وسائداً كإجراء تأديبي مشروع.

توثق النتائج ارتفاع معدلات حالات العنف الجسدي والعاطفي الذي يرتكبه الوالدان، خاصة الأمهات، ضد الأطفال والفتيات والفتيات، ومن جانب الأزواج ضد الزوجات. وتشير النتائج الكمية إلى أن العنف يولد العنف. فالأولاد الذين تعرضوا للعنف كإجراء تأديبي من قبل والديهم هم أكثر عرضة كرجال بالغين للتعامل بعنف مع زوجاتهم. وبالمثل، فإن النساء اللائي يعاملن بعنف من جانب أزواجهن هن أكثر احتمالاً لاستخدام العنف في تأديب الأولاد.

لا تدحض النتائج النوعية هذه الملاحظة، بل ترجع السبب الأساسي إلى الضغوط التي تجعل المرأة ضحية ومرتبكة للعنف في آن واحد. وتؤكد تلك النتائج الاعتقاد السائد بأن من واجب المرأة أن تتحمل العنف من قبل الزوج كربة بيت وكزوجة صالحة. وأكد هذا الرأي الذي يفيد بأن المرأة يجب أن تتحمل العنف للحفاظ على كيان الأسرة ما يصل إلى ٩٠ بالمائة من المستجيبين و٧١ بالمائة من المستجيبات في العينة، وقد أكد ذلك أيضا المشاركون في مناقشات المجموعات البؤرية.

وقد أظهرت بحوث سابقة ذات خلفيات متعددة أخرى، أن قبول العنف المنزلي هو مؤشر قوي على انتشار العنف. ومن ثم تأتي الأهمية البالغة لتفهم العوامل المرتبطة بقبول أو تبرير العنف بين الأزواج. وتشير نتائج المسح إلى أن أكثر من نصف المستجيبين وحوالي ثلث المستجيبات قد وافقوا على الرأي بأن هناك مواقف تستحق فيها المرأة التعرض للضرب. وتكمن المشكلة في قبول الضرب كإجراء تأديبي مشروع، ويتسق ذلك مع ارتفاع معدل انتشار العقاب البدني لضبط سلوك الأطفال في المنازل والمدارس.

وتدل الموافقة على هذا الرأي على اعتقاد ضمني بأن المرأة، تماما مثل الأولاد، تحتاج إلى التأديب من حين لآخر. وأظهرت المناقشات التي دارت في المجموعات البؤرية المتعلقة بالعنف الأسري وجود فروق وتفصيلات دقيقة بين الإجابات تحول دون الوصول إلى إجابة حاسمة. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المناقشات دارت حول "العنف" ودلالته السلبية. ذكر المستجيبون بعض المواقف المحددة التي اعتبرها الباحث تمثل أعمالاً للعنف، إلا أنها، من وجهة نظر المستجيبين، كانت تعكس جوانب طبيعية للعلاقات الحميمة. وهنا وكما هو الحال في العديد من المواقع الأخرى، فلا يمكن استخدام تلك البيانات النوعية للمقارنة واستكمال المخرجات.

تدعو النتائج المقدمة أعلاه إلى وضع قائمة طويلة من التوصيات ومشاركة مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. ويمكن الاسترشاد بهذه النتائج عند وضع البرامج المختلفة، كما أنها تشجع على تنفيذ مبادرات بالتعاون مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة من مختلف الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

ويقوم المجلس القومي للمرأة في مصر بدور رائد في هذا المجال، إلا أن طبيعة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات يستدعي مساهمة العديد من أصحاب المصلحة. وكما يتضح من التوصيات، فإن الثقافة العامة لها تأثير هائل على المساواة بين الجنسين وعلى التجارب ذات الصلة. ويساهم الأطباء والمدرسون والشرطة ووسائل الإعلام وغيرهم من مقدمي الخدمات العامة في تشكيل مفاهيم وخبرات الأفراد والتأثير عليها مما يساعد على خلق بيئة داعمة لتحقيق العدالة بين الجنسين.

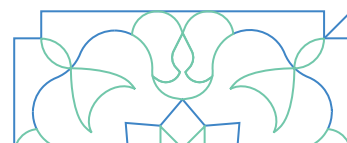
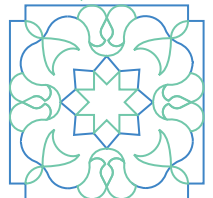
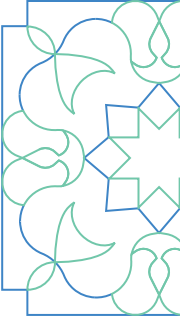
وعلاوة على ذلك، يمكن الاستفادة من هذه النتائج في إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين مثل ما يجري حالياً من تدارس لقانون الأحوال الشخصية وغيره من القوانين.

ويمكن أيضاً الربط بين هذه النتائج وبين تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة - الذي تتضمنه جميع الأهداف الأخرى، مع التركيز على إشراك الرجال والفتيان في هذا النهج كقيمة مضافة. ويتطلب ذلك إشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج، فضلاً عن مساءلتهم عن دورهم الذي يقومون به لتحقيق هذا الهدف وللقيام على كافة أشكال التمييز والعنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات؛ ودعم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكاملة للمرأة والفتاة.

والتركيز هنا على تقديم مجموعة من التوصيات الملموسة ترتبط مباشرة بالنتائج الرئيسية المشار إليها سابقاً. ولا ينبغي التصدي لهذه التوصيات كصوامع منفصلة، بل ينبغي معالجتها بالتوازي بحيث تعمل في إطار من الجهود المتآزرة. ومن المتوقع أن يؤدي التقدم في إحدى الجبهات إلى تعزيز التقدم على الجبهات الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن تغيير المفاهيم والأفكار، وترجمتها إلى سلوكيات وممارسات، يتطلب إجراءات ممنهجة على ثلاث جبهات:

- ١) وضع مسير وجدول أعمال احتوائي لتحقيق المساواة بين الجنسين يشترك فيه الرجال بصورة فاعلة، ويكون مستجيباً لخصائص وتنوع الفئات الاجتماعية العديدة في مصر.
 - ٢) خلق بيئة تمكينية، واتباع سياسات عامة تدعم النساء والرجال في تحقيق إمكانياتهم، يعهد فيها لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع بمسؤولياتها، كل في مجال اختصاصه، للعمل من أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.
 - ٣) إنفاذ الإصلاحات الاجتماعية والتشريعية التي تستأصل من الجذور العنف وعدم المساواة والممارسات الضارة.
- يتمثل الخيط الرابط للتوصيات المفصلة في ضرورة إشراك الرجال والفتيان في أي جهود رامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوعيتهم بعوائدها المختلفة بالنسبة لكل من الرجل والمرأة. ويمكن للرجال تزعم الدعوة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتغيير المفاهيم المتعلقة بها داخل مجتمعاتهم المحلية. وهناك حاجة ملحة، وعلى نفس القدر من الأهمية، للعمل مع النساء والفتيات لتغيير أفكارهن بشأن المعايير المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة التي تؤدي إلى قمعهن.



وفيما يلي توصيات أكثر تفصيلاً تتوافق مع قائمة النتائج المبينة في الجزء السابق:

١) التأسيس على السمات الإيجابية للثقافة السائدة.

من أجل النجاح في إشراك الرجال ينبغي البناء على أرضية مشتركة على النحو التالي:

- ينبغي أن تؤكد الإصلاحات التشريعية، بصفة خاصة، وبقدر الإمكان، اتساقها مع الثقافة والتعاليم الدينية أكثر من التعارض معها. ومثال ذلك في الوقت الحالي هو إباحة الطلاق من جانب الزوجة "الخلع" وهو أمر لم يكن من الممكن إباحتها لولا دعم غالبية فقهاء الدين الإسلامي.
- يتم التعبير عن ثقافة الشعوب من خلال الفن والأدب والدراما والفن الشعبي ومن ثم يجب تحديد واختيار أسلوب طرح القضايا واستخدام التعبيرات النابعة من المجتمع (وألا يترجم منطوق المصطلحات ترجمة حرفية تتسم بصبغة أجنبية صعبة الفهم). وفي نفس الوقت يجب البحث عن نماذج تجسد نسق المساواة وتشجعه.
- إدماج السرد المقترح المستند إلى تعاليم الدين والمفاهيم الثقافية الإيجابية، في برامج التوعية التي يتم تنفيذها على مستوى المجتمعات المحلية، وكذلك في برامج التعليم والتعبئة والحملات الهادفة إلى تغيير المفاهيم غير المنصفة والممارسات والعلاقات ذات الصلة بعدم المساواة بين الجنسين، مع إشراك الفتیان والرجال في الجهود الساعية لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

٢) تغيير التصور المفترض عن التمايز بين دور الرجل والمرأة

إن التركيز على الجوانب الإيجابية للثقافة السائدة لا ينبغي أن يفهم على أنه تأييد لها دون تحفظ. ومع التأكيد على إيجابية المساواة، ينبغي تغيير التصور المفترض عن تباين أدوار الرجل والمرأة، كما ينبغي أن توصف حقيقة ديناميكيات عدم المساواة بين الجنسين التي تعطي الرجل سلطة على المرأة لا مبرر لها إلا لمحاباته فقط لأنه رجل، بأنها غير منصفة وتتنافى مع تعاليم الدين وحقوق الإنسان الأساسية.

- دعم تغيير المفاهيم المثالية المفترضة من خلال نشر الأدلة وتنظيم الحملات العامة المبينة على توثيق واقع حياة النساء/الفتيات والرجال/والفتيان ومساهماتهم في الحياة العامة والخاصة، مع إبراز عدم إنصاف وفاعلية التقسيم الحالي للأدوار مع تسليط الضوء على مساهمات الرجال الذين يشاركون في المسؤوليات المنزلية كنماذج يحتذى بها.
- حضور الآباء زيارات الرعاية السابقة للولادة فرصة لتعزيز مشاركة الرجال في رعاية الأطفال وصحة الأم. وينبغي تصميم وتوسيع نطاق البرامج والسياسات التي تهدف إلى تعزيز مشاركة الرجل في رعاية أفراد الأسرة وفي الأعمال المنزلية على مستوى الوطني.

• تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة من خلال وضع برامج تدريبية أكثر استجابة لإمكانيات النساء ولاحتياجات السوق، مع تشجيع بيئة عمل داعمة. وتمثل الجهود التي بذلتها مؤخرا وزارة القوى العاملة من حيث القيام بتدخلات رائدة ووضع استراتيجيات لمشاركة المرأة الاقتصادية نقطة انطلاق جيدة.

• وبالمثل، يعتبر برنامج "ختم تأكيد المساواة بين الجنسين" الذي استحدثه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي قامت وزارة الاستثمار في مصر بتطبيقه كنموذج رائد، مثالا آخر للجهود الواعدة. وتمنح الحكومة هذا الختم للمؤسسات التي تمكنت من مأسسة سياسات المساواة بين الجنسين ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في شغل الوظائف وظروف العمل، فضلا على التنمية المهنية والتدريب والمشاركة في عمليات صنع القرار.

• دعم التشريعات والسياسات "الصديقة-للأسرة" التي تساعد كلا من الرجال والنساء على الجمع بين العمل ورعاية الأسرة. إن منح امتيازات للجنسين مثل إجازة "الأبوة" للرجال وتوفير ساعات عمل مرنة لكل من الرجل والمرأة، يؤكد التعاون بينهما ويشجع على مزيد من مشاركة الرجال في العمل المنزلي وتربية الأطفال.

• إنفاذ تشريعات تتعلق بتوفير العمل اللائق والمساواة في الأجور واتباع إجراءات غير انحيازية.

٣) التأكيد على أن النظام الأبوي والأدوار غير الواقعية المفترضة للجنسين لا تنصف المرأة فقط بل إنها لا تنصف الرجل أيضا، مع تقديم نماذج لأدوار تبرز المساواة بين الجنسين كحل للأزمة الذكورية، يكسب فيه كلا الطرفين.

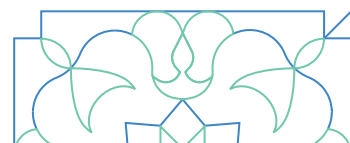
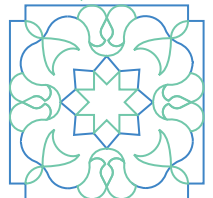
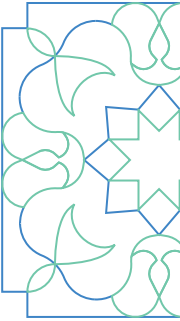
• طالما أن عدم المساواة يرى على أنه عدم إنصاف للمرأة ولكنه تمييز للرجل، فإن الجهود الرامية إلى إشراك الرجل في الخطط الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين لن تكون مجدية. إن النتائج التي توصل إليها مسح "الرجال والمساواة بين الجنسين" -مصر، والتي توثق الضغوط المفروضة على الرجال نتيجة للمفهوم المفترض لتكامل أدوار كل من الرجل والمرأة، تتيح الحجة اللازمة لدعم فكرة أن المساواة بين الجنسين والأدوار المنصفة لكل من الرجل والمرأة تعود بالفائدة على الرجال والنساء بنفس القدر.

• يجب عند وضع الاستراتيجيات والسياسات والدعوة لها إيضاح أن المقصود بتمكين المرأة ليس موجهها ضد الرجال بل موجه ضد وضع اجتماعي غير عادل. فالمساواة بين الجنسين ما هي إلا تمكين للرجل أيضا. والجدير بالذكر، أن أحد الإصلاحات التي تحققت نتيجة لمطالبة المجلس القومي للمرأة، كانت منح الرجل حق الحصول على معاش الزوجة المتوفية. ومن ثم لا يجب تصوير تلك السياسات على أنها وضعت لمحاباة أي من الرجل أو المرأة بل لإنصاف كل منهما.

• ينبغي عند تصميم حملة "رجال من أجل المساواة بين الجنسين"، التأكيد على أن هذه المساواة ليست محصلة صفرية. فحينما يتنازل الرجال عن سلطة لا مبرر لها يحصلون بذلك على دعم وتعاون اجتماعي واقتصادي.

٤) التصدي للعنف ضد المرأة، يبدأ من الأسلوب المتبع في معاملة وتربية الأطفال وتحويل المدرسة إلى أحد وسائط إصلاح العلاقات بين الجنسين

• تغيير المفاهيم الثقافية يبدأ من الطفولة. فطالما يتم التعامل مع الأولاد والبنات بشكل انتقائي، سوف تستمر ديناميكيات المساواة بين الجنسين غير عادلة وغير منصفة. لذلك يجب الدعوة إلى التعامل بصورة غير تمييزية داخل الأسرة، بالتزامن مع الدعوة إلى تحسين معاملة الزوجة وتمكين المرأة اقتصاديا. ويمكن للمجلس القومي للمرأة، بالتعاون مع المجلس القومي للطفولة والأمومة القيام بحملة لبناء قدرات الآباء والأمهات لتشجيعهم على تربية الأبناء بصورة إيجابية عادلة غير تمييزية.



• تطوير البرامج المدرسية لكي تسمح بالتصدي للعنف لدى المؤسسات التعليمية ويستوجب تنفيذ هذه البرامج التعاون مع وزارة التربية والتعليم لتدريب المدرسين من الرجال والنساء على إتباع أساليب تعزز السلوك الإيجابي مع استخدام إجراءات تربوية إيجابية بدلا من اللجوء للعنف. ويمكن تدريب المعلم والأخصائي الاجتماعي على كيفية معالجة القضايا الخاصة بالمساواة بين الجنسين ويفضل تنظيم دورات توعية بالمدرسة، وكذلك الكشف عن أي اعتداءات على الأطفال.

• مراجعة المناهج الدراسية واستعراض الأنشطة الخارجية للكشف عن أي دلائل تثبت أن هناك تمييزا بين الجنسين، مع تعزيز قيم المساواة بين الرجل والمرأة والبعد عن العنف وعلاوة على ذلك متابعة وسائل الإعلام و الأعمال الفنية و الثقافية.

٥) يجب أن تعرض سياسات المساواة بين الجنسين بشكل صحيح، والأهم من ذلك أن تكون تشاركية ومستجيبة للاحتياجات الحقيقية للناس.

• ومن الأهمية إجراء إصلاحات تشريعية، وتوفير الميزانية اللازمة واتخاذ إجراءات لإنفاذ العقوبات الرادعة لحماية المرأة.

• وضع وتنفيذ قوانين وسياسات وبرامج لمناهضة التحرش تسهم في تغيير المفاهيم المجتمعية ولكنها لا يمكن لها أن تكون فاعلة بمفردها.

• ومن المهم إنشاء شبكات اتصال للخدمات العامة بين الشرطة ومقدمي الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية ومنظمات الدعم النفسي والاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية من أجل تقديم الدعم للمرأة وللأسر المتأثرة به.

• استقطاب وسائل الإعلام واسعة الانتشار لدعم برامج المساواة بين الجنسين مع إشراكها في تقديم ما يتعلق بها من تفاصيل.

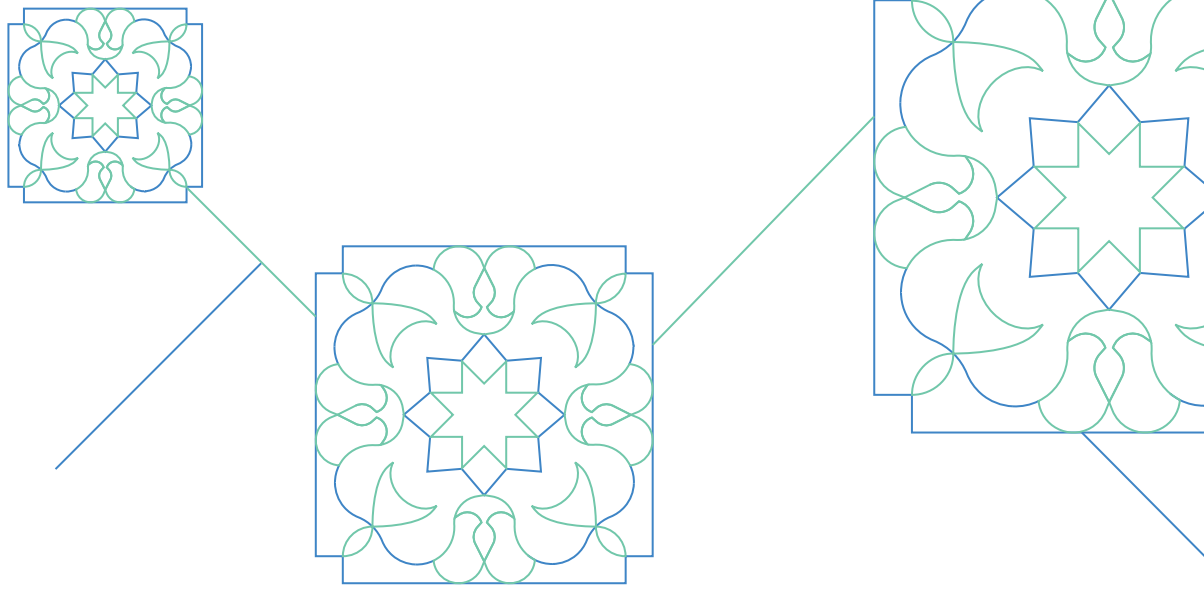
• استخدام وسائط الإعلام الحديثة والتقليدية على حد سواء للتحقق من سلامة المفاهيم النمطية السائدة عن المساواة بين الجنسين.

• ضرورة السعي للحصول على إقرار المجتمع وتأييده للاستراتيجيات والسياسات والتدخلات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين منذ مراحلها المبكرة. ويجب أن تكون المنظمات غير الحكومية العاملة على المستوى القاعدي، وقادة المجتمع المحلي شركاء فاعلين منذ البداية. كما يجب إشراك الرجال والفتيان في وضع وتطوير رسالة إيجابية حول مشاركة الرجال.

• العمل على إشراك الشباب والفتيان بالجامعات والمدارس ونوادي الشباب لتشجيع مشاركتهم في برامج التوعية بالمساواة بين الجنسين. وينبغي عقد اجتماعات وحلقات دراسية بالمدارس والجامعات في هذا الشأن بصفة منتظمة.

٦) العمل على القيام بمزيد من حملات التوعية للحد من العنف ضد المرأة.

• ينبغي توجيه الجهود، من خلال حملات التوعية بأهمية تربية الأبناء بشكل إيجابي، لكسر الحلقة المفرغة بين العنف بين الزوجين وإساءة معاملة الأطفال. وإذا لم يتحقق ذلك سيواصل الوالدان إساءة معاملة أطفالهما الذين سيصبحون أزواجاً يسيئون معاملة زوجاتهم أو زوجات يبدن المبررات لتقبل إساءة المعاملة.



• ويمكن أن تنتشر هذه الحملة من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية والمدارس ومراكز الشباب، مع دعم برامج موجهة للآباء تدعو للمساواة بين الجنسين وعدم العنف. وينبغي الاستفادة في كل الأحوال من أفضل الممارسات والتجارب الإيجابية للبلدان الأخرى.

• تمكين المرأة من كسر دائرة العنف عن طريق وضع بدائل وخيارات ودية أمام النساء اللاتي يتعرضن للضرب. ومن الضروري تعزيز وتوسيع الخدمات التي تقدم للمرأة.

• إشراك الرجال والفتيان أمر حاسم في حملات مكافحة التحرش الجنسي. فمع قبول التحرش كأسلوب لمعاملة النساء والفتيات في الشارع، أصبح الأمر يتطلب ضغوطاً قوية من جانب أقرانهم من أفراد المجتمع لوضع معايير جديدة لا تتسامح إطلاقاً مع مثل هذا السلوك.

• إشراك علماء الدين أمر له أهميته لا سيما في مقاومة الميل إلى إلقاء اللوم على الضحية.

(V) إشراك الرجال في مكافحة ختان الإناث وإشراك الممارسين الطبيين.

• استهداف الرجال والفتيان والتأسيس على الاتجاه الإيجابي الحالي، حيث إن الرجال والفتيان هم آباء وأزواج المستقبل، فإن بإمكانهم أن يقوموا بدور أكبر من دورهم المعتاد. وينبغي عند مخاطبتهم توخي المصارحة لمناهضة المفهوم الخاطئ بأن ختان الإناث يجعلهن أقل طلباً للجنس.

• إن الرجال والنساء على استعداد للاستماع إلى آراء الأطباء بشأن ختان البنات أو عدمه. ولذلك يجب التأكد عند إشراك كليات الطب والتمريض ونقابات الأطباء من أن الممارسين الطبيين مدربون تدريباً جيداً وعلى استعداد للإجابة عن أسئلة من الآباء والأمهات.

• ولا يزال العديد من الرجال والنساء يعتقدون أن ختان الإناث هو أمر ديني، على الرغم من أن هناك الكثير من الأحكام الدينية التي تقضي بعدم جوازها. إن محاربة هذا المفهوم الخاطئ، مثل غيره من العديد من المفاهيم الأخرى التي تساعد على إشاعة عدم المساواة بين الجنسين، تحتاج إلى المزيد من العمل المتواصل، بدعم من علماء الدين المستنيرين والمتحمسين ممن لديهم الشجاعة للعمل على فصل الدين عن التقاليد.